رجال من كوكب آخر.. المقرحي والمحرمي أنموذجا

العميد/ ثابت يوسف الجعشاني:

لم أشاهد بحياتي نزاهة كما شاهدتها في أركان حرب اللواء الأول دعم وإسناد معين المقرحي، وأفراد اللواء الأول دعم وإسناد، ونادر المحرمي.. هذه الحقيقة، كنت أسمع عنهم لكن عند الالتقاء بهم وجدتهم من نوع خاص وكأنهم من دولة أخرى، دولة النظام والقانون، على الرغم من ظروفهم لكن فيهم عزة نفس ونخوة وشهامة، لا يستطيع أحد مجاملتهم أو تقديم لهم أبسط الأشياء، بمثل هؤلاء يرتفع الرأس وتُبنى الأوطان وتزدهر الحضارات ويعم الأمن ولاستقرار في كل الوطن.

نعم، إنهم تلاميذ قائدهم معين المقرحي خليفة ابو اليمامة، مثل هؤلاء الرجال يجب الحفاظ عليهم فهم البنية الأولى لدولة النظام والقانون والمؤسسات.

حاول الكثيرون التدخل في المشكلة بينه وبين قاضي المحكمة، لكنه قال كلمات يجب أن تخلد في الذاكرة بأحرف من ذهب: «أنا مواطن قبل أن أكون قائدا أمام القانون، وسأحضر بنفسي إلى المحكمة، وما يصدر من حكم سأنفذه ولا أقبل أي وساطة، وأنا تحت النظام والقانون وأطالب بتطبيقه على الجميع، كلٌ حسب خطئه. ووجه جنوده وكل المتضامنين معه بعدم عمل أي شغب وأنه مرتاح نفسيا لوجود قانون وأنا أول من يتحاسب على أي خطأ ارتكبته بقصد أو بغير قصد، ويجب أن تنصف الناس في المحاكم والقضايا المستعجلة الذي ينص القانون على البت فيها بوقت محدد، ويجب أن يلتزم القاضي بالقانون؛ لأن تأخيرها والمماطلة بها يثير مشاكل أمنية يعاني منها رجال الأمن وتسبب فوضى لعدم سرعة البت فيها والإنصاف، خصوصا قضايا الأراضي التي فيها عقود صادرة من هيئة أراضي وعقارات الدولة الذي لا ينبغي أن تطول وتعكس نفسها سلبا على السلطات في عدن، وعسى أن يكون سجني بداية لتصحيح وتطبيق النظام والقانون على الجميع بما في ذلك السلطة القضائية لبناء قضاء نزيه ينصف من له حق ويعطي الثقة للمواطن للجوء إليه دون تدخل أو ضغط من أشخاص لغرض التأثير على القاضي لتأخير القضايا أو الانحياز لطرف مهما كانت سلطته، فالجميع متساوون أمام القانون».

وشكر أركان حرب اللواء الأول معين المقرحي كل من تواصلوا معه وتضامنوا ودعاهم لعدم التوسط لأن ذلك مخالف للقانون الذي يطالب بتطبيقه على الجميع أيا كان موقعهم وترتيبهم بالسلطة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وأن القانون يجب أن يشمل الكل ولا أحد فوق القانون.

هذ ما طلبه منا أركان حرب اللواء الأول أن نوصله للجميع.

وها هو الصنديد نادر المحرمي معتقلا لأنه وقف معنا بقضيتنا بقوة وأعلى صوته مطالبا الإنصاف، فكل نزيه يطالب بإحقاق الحق يلقى الجور والجحود عبر الأيادي الخفية الظالمة وتودعه خلف القضبان من أجل إسكات صوت الحق، فعلى كل جنوبي أن يتضامن مع هؤلاء الشجعان لأنهم مثال للشرف والنزاهة..

المقرحي والمحرمي.. إن لم ينصفكم الأحياء سيقوم الشهداء لأجلكم

كتب/ وليد اليافعي:

لقد دفع الجنوبيون ثمنًا باهضًا وكبيرًا منذ أن أعلنوا ثورة التحرير من قوى الفساد والعبث، التي أرادت إعادة احتلال الجنوب مجدداً، والذين ظنوا بأن جبروت سلطاتهم ومعسكراتهم سيثني الجنوبيين وسيبقون حكاما رغم أنف الأحرار. تلاشى جبروتهم وانتهت معسكراتهم وفروا هاربين يولون الأدبار.

لم تكن كل تلك الدماء التي سالت، وأنين الجرحى إلا ثمناً لتحقيق أهداف كل جنوبي حر، دولة مستقلة مدنية تحفظ الحقوق وتكفل حق العيش الكريم.

لعل مرحلة ما بعد حرب 2015 أفرزت قوى دعُمت من أحد مراكز نفس قوى الاحتلال التي لا تؤمن بالتحرير، ولا تسير على نفس أهداف شهدائنا الأبطال وأهداف كل جنوبي حر، فبقيت تلك القوى تحت غطاء قوى التحرير في عدن. فظلت تلك القوى خنجرا مسموما في ظهر القوى الجنوبية التحريرية الحقيقية، تم التخلص من بعضها بعد أن اتضحت أهدافها، وما زالت بعض القوى موجودة حتى الآن.

ربما حسم الأمر في الشأن العسكري ولم يتبقَ إلا القليل، فحاولت قوى الاحتلال التحكم في المؤسسات وأبقت على عناصرها يتحكمون في مفاصل هذه المؤسسات، وسعت إلى السيطرة على القضاء لكي تشرع لنفسها ما تقوم به من أعمال، وتصدر الأحكام بحق المناضلين وقادة التحرير. ما يحدث اليوم دال بأن المؤسسة القضائية ما زالت محتلة، وها هي اليوم تحاول أن تضعف رجال التحرير بحجج وتُهم لا وجود لها، وهنا برزت قضية اتهام القائد البطل معين المقرحي واختطاف القائد نادر المحرمي.

لم تكن تلك الكلمات التي أصدرها رئيس محكمة البريقة واتهامه للقوى الجنوبية التي أسست بقرارات رئاسية بأنها مليشيات إلا دليل واضح بأن القضاء تتحكم به سلطات مناوئة للمجلس الانتقالي الجنوبي وتمارس سلطتها لإفشاله والتشهير بقيادته، وهذا الأمر يستدعي انطلاق ثورة تحرير القضاء.

نحن كشعب نرى بأن اتهام المقرحي واختطاف المحرمي هي بداية انطلاق ثورة لتحرير القضاء من سلطة الاحتلال، وإعلان مجلس قضاء جنوبي بكامل أعضائه وإلغاء التعامل الكامل مع سلطات الاحتلال القضائية.

على المجلس الانتقالي الجنوبي التقاط الفرصة والدفع بالشعب نحو تحرير القضاء بكل قوة، وإزاحة سلطة قوى الاحتلال من هذه المؤسسة المهمة التي ما زالت تأتمر بأوامر قوى الاحتلال حتى اللحظة.

أهالي منطقة الحنك يستغيثون بمحافظ شبوة

شبوة/ الأمناء/ خاص:

ناشد أبناء منطقة الحنك والمجلس الأهلي ومجلس الآباء وإدارة المدرسة، محافظ شبوة الشيخ عوض محمد الوزير، بالنظر إلى وضع منطقة الحنك التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 4 ألف نسمة، وما تعانيه من نقص وإهمال في مجالات التعليم والصحة.

وقالوا في مناشدتهم، التي بعث بها عبر الأمناء عن أهالي المنطقة الأخ الناشط علي صالح سالم: «هناك مدرسه قديمة تتكون من خمسة فصول مع مكتب الإدارة، والتي تم بناؤها في العام 1966م في عهد صالح بن عبدالله وأحمد بن عبدالله يرحمهم الله إلى جانب مركز الحنك ومستوصف صحي، وكل تلك المشاريع من منجزات عهد ستينيات القرن الماضي، حيث قدمت تلك المرافق خدمات جليلة للأهالي في المنطقة».

وأضافوا: «لقد استبشرنا خيرًا يا سيادة المحافظ بتوليكم قيادة المحافظة، ونسأل الله لك التوفيق وأن تكون خير خلف لخير سلف، فنحن أبناء المنطقة والمجلس الأهلي ومجلس الآباء نتمنى أن تحصل منطقتنا على حقها في المشاريع الخدمية أبرزها بناء مدرسة خاصة بالبنات، حيث تعاني المدرسة الوحيدة من كثافة طلابية، كذلك حاجتنا لبناء وحدة صحية ومشروع كهرباء وغيرها من الخدمات التي نأمل بأن تجد الحلول والمعالجات لها في عهدكم».

خلال يومين.. حالتي انتحار بملاح ردفان بسبب تردي الأوضاع المعيشية وانقطاع الرواتب

الأمناء/ مجدي الأخرم:

تقطعت بهم السبل، ضاق بهم الحال، سعوا واجتهدوا وعملوا لتوفير لقيمة العيش لهم ولأولادهم لكن كانت قسوة الحياة وجشع مسؤوليها وتجارها الفجار أكبر وأقسى عليهم من البقاء في دنيا يأكل فيها القوي الضعيف، تصادرت الحقوق ونهبت وسرقت في وضح النهار وأمام الجميع وكلهم شهود على صمت وذل وهوان أنفسهم، فما كان من هؤلاء إلا اختيار طريق آخر رأوه مخرجاً وخلاصاً لهم من وضعهم المعيشي الصعب الذي وصلوا إليه.

هذا هو حال اثنين من مواطني مديرية الملاح بردفان توفوا منتحرين، وفي الخبر:

قال مصدر محلي إن محمد مفتاح علي من قرية النفش، القريبة من الحاضنة بمديرية الملاح – لحج، انتحر يوم الثلاثاء شنقا إثر عجزه عن توفير لقمة العيش لأسرته، في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي لا تتوفر فيها الرواتب ولا فرص العمل وغلاء المعيشة.

كما انتحر شخص آخر، الثلاثاء، من قرية الشرج (الحاضنة) التابعة لمديرية الملاح ويدعى فضل محمد صالح للأسباب السابقة نفسها.

منتحرون أو متوفون أو مرضى، ومنهم من يعيش على وجبة واحدة سيئة بسبب هذا الوضع السيء وفشل المسؤولين والحكومة الشرعية ومن انطوى تحت ظلها في توفير الرواتب واستقرار العملة وتوفير حياة كريمة للمواطن في ظل صمت مجلس انتقالي مفوض من الشعب وتحالف ممسك بزمام الأمور ومسير لها وفقاً لبند سابع سلط على رقاب الضعفاء وأصبح سيفاً للسفهاء ولصوص الثورات والحريات وأعداء الإنسانية.

ومن هنا فإننا نحمّل المسؤولية كل الأطراف السياسية في الشرعية لما وصل إليه الوضع الكارثي للبلد والمواطن الذي تنهب وتستنزف ثرواته أمام العيان وفي وضح النهار دون التفكير بمصلحة البلد أو عمل أي حلول ومعالجات تخفف من وطأة الوضع القائم.

لذلك يجب الضغط الشعبي على الحكومة للقيام بواجباتها التي تنصلت منها وخانتها واهتمت بتأمين حياتها الخاصة والمترفة فقط من مال وقوت الشعب.